حرائق الفنادق والدوائر في كربلاء تثير التساؤلات

□ كربلاء / أمجد علي

يتساءل الكثير من أهالي كربلاء عن سر الحرائق التي تشهدها المحافظة بين وفترة وأخرى وخاصة في الدوائر الحكومية والفنادق، والتي تعزى دائما إلى "تماس كهربائي"، مرجحين أن تكون حرائق متعمدة لها أهداف خفية.

المواطن أحمد علوان يقول في حديثه لـ"المدى": إنه بين فترة وأخرى "بتنا نسمع عن اندلاع حريق في هذا المكان أو ذاك، وكان آخرها حريق شب في سوق الهرج أقدم أسواق كربلاء، وأتى على الكثير من المحال في السوق".

ويضيف "وقبله حرائق في فنادق وسط المدينة تحديدا كما سمعنا وقرأنا عن حريق وقع في مبنى المحافظة والتهام النار لقاعة الإدارة المحلية وغيرها من الحرائق التي بدأت في البساتين"، متسائلا "هل حقا هذه حرائق اعتيادية أم أن هناك من يشعل هذه الحرائق لتضاف إلى المشاكل التي يعاني منها المواطن".

أما المواطن علي خضر فيشير إلى أن الأسلاك الكهربائية موجودة في كل منطقة وهي غير محمية إضافة إلى تشابكها مع خطوط نقل الطاقة "ولذلك أمر اندلاع الحرائق بسبب التماس الكهربائي وارد جدا".

إلا أنه يعود ليقول إن هذا الأمر ينطبق فقط على المولدات الأهلية في الأحياء السكنية "فما بال المولدات في الفنادق والدوائر الحكومية، هل تفتقر هي الأخرى لشروط السلامة وإجراءاتها؟"، مؤكدا أن "الأمر لا يخلو إما إهمال من قبل المعنيين أو أنها سلاح آخر للحرب السياسية التي يكون المواطن ضحيتها".

مدير الدفاع المدني العميد حسن نعمة أوضح لـ"المدى"، أن أغلب الحرائق سببها أما تماس كهربائي أو سوء استخدام أو عدم مراعاة شروط السلامة وغيابها تماما، مشيرا إلى أن "الحرائق التي تشتعل هي طبيعية في وسط ظروف يمر بها العراق، ولو كان الأمر بيد الدفاع المدني لما تركنا الأسلاك الكهربائية على وضعها الحالي في الشوارع والأحياء السكنية أو الدوائر الحكومية أو أية مؤسسات حكومية أو أهلية".

ويؤكد أن "إهمال وغياب شروط وثقافة السلامة وراء اندلاع الحرائق التي لا تقف وراءها أفعال جنائية"، على حد قوله.

في حديثه لـ"المدى" يرى عضو مجلس المحافظة طارق الخيكاني، أنه "ليس هناك أجندات خارجية أو دوافع جنائية وراء الحرائق، بل يرجع الأمر إلى الإهمال وغياب شروط الأمان، فضلا عن ارتفاع درجات الحرارة والظروف المناخية الأخرى".

وينفي رئيس رابطة الفنادق السياحية بكربلاء محمد صادق الهر أن تكون الحرائق التي نشبت في كربلاء وخاصة في فنادق المدينة تقف وراءها أجندات كما يشاع، مشيرا إلى أن "هذه الحرائق كانت بسبب تماس كهربائي بل أن أحد هذه الحرائق امتد إلى فندقين آخرين خاصة وأن الفنادق متلاصقة والمولدات ووقودها قريب من بعض ما يساعد على انتقال النيران بشكل سريع".

نص ردن

▪ علاء حسن

"طركاعة" مرتقبة

بحسب مصادر في وزارة الدفاع، أن وفدا عسكريا إيرانيا سيزور بغداد في غضون الأيام المقبلة، بهدف إبرام اتفاق امني بين البلدين، وتزويد قواتنا المسلحة بمنظومة صواريخ ، في وقت لوحت فيه اطراف دولية بضرورة استخدام القوة العسكرية لحسيم المشكلة السورية .

الاتفاق الامني المرتقب بين بغداد وطهران على "مستوى الصواريخ " سيثير بلا شك اعتراض الولايات المتحدة الاميركية ودول اخرى سبق ان اعلنت مواقفها الداعمة للشعب السوري وانقاذه من نظام بشار الاسد والانتقال الى نظام ديمقراطي ، لم تعرف بعد هل يكون بنسخة عراقية او مصرية او تونسية ، وهذه "الطركاعة" بحسب مؤيدي وانصار المخلوعين من الرؤساء العرب وفلول انظمة طالتها رياح الربيع العربي، تكشف عن اصرار واضح على الدفاع عن بعض اصحاب السيادة الحاليين ، على وفق قاعدة الحالي افضل من اللاحق ، استنادا لتحولات شهدتها المنطقة ، اعقبتها احداث يقال عنها دائما ومن قبل اصحاب نظرية "الطركاعة" بانها خلخلت النسيج الاجتماعي واثارت النزعات الطائفية والمذهبية ، وهددت السلم الاهلي .

تصريحات المسؤولين العراقيين ، اكدت ان البلاد تعافت من مخاطر تداعيات السنوات السابقة بكل ما تحمل من كوارث ، اما المحتملة منها فتطلب تجاوز الازمة السياسية والتمسك بالدستور بمنع استخدام الاراضي العراقية منطلقا لشن اي عدوان على دول الجوار ، زيارة الوفد الايراني العسكري الى بغداد من المحتمل ان تثير العديد من "الطراكيع " فالعراقيون ليسوا بحاجة لخوض حرب بالنيابة للدفاع عن اي نظام عربي، وسوريا سبق ان اتهمتها بغداد قبل سنوات، بانها كانت وراء تصدير الانتحاريين ودعم جماعات ارهابية تستهدف المدنيين .

"الطركاعة الجديدة" او المحتملة ليست بعيدة عن اذهان وانظار المسؤولين العراقيين ، ولكن التساؤل المطروح هنا يتعلق بمدى التمسك باستقلالية القرار، ولاسيما ان ايران متهمة من قبل قوى عراقية مشاركة في الحكومة والعملية السياسية بانها صاحبة الحيز الواسع للتدخل في الشان العراقي ، وامتلاكها وسائل قادرة على قبول او تبني مواقفها ، وهذا الرأي طالما عبر عنه المعترضون على ممارسات المالكي ، وهو بغض النظر عن حقيقته يكشف عن قلق ومخاوف من تعرض العراق "لطركاعة اقليمية" تقف وراءها رغبة طهران بتزويد القوات المسلحة بصواريخ لم تعرف بعد طبيعة استخدامها ومواقع مناصاتها ، وهل ستكون على الحدود الغربية مع سوريا ام في المناطق المتنازع عليها، وهذه المناطق هي الاخرى تعاني مشكلة مستعصية ، عجز حتى الدستور عن معالجتها ، وحينما تكون مرشحة لاحتضان قواعد الصواريخ سندخل في معادلة رياضية صعبة من نوع "طركاعة تكعيب ".

ربما تكون زيارة الوفد الايراني العسكري لغرض تامين الاجواء الامنية المناسبة لوصول الزوار الايرانيين الى العتبات المقدسة في المدن العراقية ، وضبط الحدود ومنع المتسللين ، ومكافحة ظاهرة تهريب المخدرات ، وتعزيز وتطوير التعاون الامني بين البلدين ، والزيارة في هذا الاطار ستحظى بتاييد شعبي وسياسي ، واذا كانت تهدف لتحقيق اغراض اخرى فسيكون العراق مقبلا على طركاعة من الوزن الثقيل .

البيئة تعترض على عدم إشراكها في المجلس الوطني للإسكان

□ بغداد / دعاء آزاد

مجمعات سكنية

اعترضت وزارة البيئة على عدم إشراكها بالمجلس الوطني للإسكان الذي شكل مؤخرا، فيما أشارت وزارة الإعمار والإسكان إلى أن المجلس لا يحتاج لممثلين عن وزارتي البيئة والصحة كونه يعتمد المعايير العالمية.

إذ اعتبر مدير إعلام وزارة البيئة مصطفى حميد في حديثه لـ"المدى": أن "تغييب وزارة البيئة عن هذا المجلس إجراء غير صحيح لأن هناك معايير بيئية يجب أن تؤخذ بالاعتبار في أي عملية بناء".

وأشار إلى أن "أغلب المساكن التي شيدت لم تراع فيها المعايير البيئية، ما يرجح أن تقع وزارة الإعمار والإسكان في الخطأ نفسه، لذلك يجب أن يضم المجلس الوطني للإسكان ممثلا عن وزارة البيئة".

تصريح حميد جاء على خلفية ما صرحه به الوكيل الأقدم لوزارة الإعمار والإسكان استبرق الشوك الذي قال في اتصال هاتفي مع "المدى": إن عمليات البناء ستكون وفق المعايير الدولية "لذلك لا نحتاج لمشرفين من وزارتي البيئة والصحة".

وعن سبب تشكيل المجلس أفاد الشوك بأن "لجنة إدارة مشروع الإسكان شكلت في العام ٢٠٠٧ قبل وضع الإستراتيجية الوطنية للإسكان لذلك لم تكن لها صلاحيات لكن المجلس الذي شكل مؤخرا له مهام وصلاحيات أكبر".

وزارة الصحة بدورها، أكدت لـ"المدى" على لسان مدير عام الصحة العامة أنه "كان يفترض بوزارة الإسكان أن تبلغنا لكي نرشح من يمثلنا في المجلس لكون وزارة الصحة معنية بالصحة العامة التي يعد المسكن المناسب أحد أركانها".

وكانت وزارة الإعمار والإسكان قد أعلنت الاثنين الماضي، عن تشكيل المجلس الوطني للإسكان، ونقل بيان صحفي للوزارة عن الوكيل الأقدم استبرق الشوك قوله: إن "الأمانة العامة لمجلس الوزراء وافقت على تشكيل المجلس الوطني للإسكان في العراق برئاسة وزير الإعمار والإسكان محمد صاحب الدراجي، وعضوية الأمين العام لمجلس الوزراء علي العلاق، وممثلين عن ووزارات التخطيط والتعاون الإنمائي، والبلديات والأشغال العامة، والهجرة والمهجرين، إضافة إلى هيئة الاستثمار وهيئة المستشارين، ومحافظة بغداد، وأمانة بغداد، ودائرة عقارات الدولة، والمصرف العقاري.

وأوضح الشوك أن "المجلس سيتولى التنسيق ومتابعة تنفيذ فعاليات السياسة الوطنية للإسكان في العراق التي اعتمدها مجلس الوزراء عام ٢٠١٠، إضافة إلى رسم الإستراتيجيات الخاصة بالإسكان والتوصيات الخاصة بإقرار المشاريع السكنية واقتراح تعديل التشريعات التي تتعارض أو تؤخر السياسة الوطنية للإسكان".

وتابع بالقول: إن "من المهام المناطة بالمجلس إقرار والمصادقة على المعايير السكنية والتخطيطية للمجمعات السكنية بحسب حاجة المحافظات وتحديد نسب توزيع الوحدات السكنية على الشرائح المستهدفة من المواطنين، إذ ستكون توصيات وقرارات المجلس الوطني للإسكان واجبة التنفيذ من قبل الجهات القطاعية والرسمية كافة بعد مصادقة مجلس الوزراء عليها".

انقطاعها يسبب تسمماً غذائياً

الكهرباء تتلف الأطعمة المحفوظة قبل انتهاء صلاحيتها

□ بغداد / نداء فؤاد

أزمة الكهرباء تأبى أن تحل لتضيف إلى جانب الحر الخانق عبئا آخر على كاهل المواطن البسيط، وهو التسمم بسبب تلف المواد الغذائية المعروضة في المحال التجارية، بسبب خزنها بطريقة غير صحية أو لعدم توفر التيار الكهربائي في تلك المحال.

ويرجح البعض أن أصحاب المحال التجارية الصغيرة قد يبيعون المواد الغذائية بسعر أرخص لتلفها بسبب سوء الخزن، المواطن محمود جاسم قال لـ"المدى": إن "أغلب ما نشتريه من المحال تالف، مع العلم أن مدة صلاحيته لم تنته بعد وذلك بسبب سوء الخزن". وتساءل جاسم "ما ذنب المواطن ليغشه صاحب الأسواق ويبيعه المنتج فاسدا، وأين هو دور وزارة الصحة ولجانها الرقابية الغافلة عن هذه المنتجات الرديئة"، بحسب تعبيره. أما المواطنة أم أحمد فتشير إلى أن أصحاب المحال يشتركون في خطوط المولدات الأهلية النهارية "ولكنهم لا يشتركون بخط التشغيل الليلي لذلك فإن أغلب المنتجات تفسد كونها يجب أن تحفظ في درجات حرارة معينة". من جانبه، مدير إعلام مدينة الطب راضي ساجت الخضر أوضح لـ"المدى"، أن وزارة الصحة مدركة لما يعانيه المواطن، "لكنها لا تستطيع إجبار أصحاب المحال على شراء المولدات أو الاشتراك بخط التشغيل الليلي". وبين أن مهمة الوزارة "المراقبة والكشف عما إذا كان المنتج منتهي الصلاحية أم لا"، مضيفا أن ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف يؤدي إلى تلف المواد الغذائية في المحال التجارية وخصوصا الصغيرة منها، "إلا أن البعض من أصحاب هذه المحال يبيعون المواد التالفة بسعر أرخص لإغراء المواطن بشرائها".

ودعا الخضر وسائل الإعلام إلى القيام بدورها التثقيفي للمجتمع، لكي يدرك المواطن حجم الضرر من شراء المنتج الفاسد بسعر رخيص من المحال التجارية التي لا تصلها فرق الرقابة الصحية. وطالب المواطنون أن "يكونوا على دراية بالمواد الغذائية التي يشترونها من الأسواق ولا يعتمدوا فقط تاريخ الصلاحية، إذ أن هناك مواد غذائية تفسد قبل تاريخ انتهاء الصلاحية بسبب سوء الخزن أو العرض". وكان عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية عبد الحسين ريسان الحسيني، قد حذر أمس الأول، من وجود تزايد ملحوظ في ظاهرة انتشار مواد غذائية فاسدة في الأسواق المحلية بسبب الانقطاع المستمر في التيار الكهربائي، مما قد يؤدي إلى استفحالها خلال الأشهر المقبلة، داعيا الجهات المسؤولة إلى تشديد الرقابة على المنافذ الحدودية والأسواق لمنع انتشار مثل هذه الظاهرة والحفاظ على سلامة المواطن.

إطلاق مشاريع كبيرة لتأهيل وتطوير قطاع السكك

□ بغداد / إبراهيم إبراهيم

أعلنت وزارة النقل عن مشاريع كبيرة لتأهيل وتطوير قطاع السكك والقطارات في البلاد، مبينا أن الهدف من ذلك توسيع الشبكة السككية وربطها بجميع المدن العراقية ودول الجوار.

وقال المستشار الإعلامي في الوزارة كريم النوري لـ"المدى": إن التوسيع سيشمل شبكة القطارات التي تمر بمنافذ: زاخو الذي يربط العراق بتركيا، وصفوان الرابط مع دول الخليج، وخانقين والبصرة، وطريبيل الذي يربط العراق بالأردن، ومنفذي ربيعة وحصيبة.

وأضاف النوري أن هذه المشاريع تشمل تأهيل القطارات والخطوط السابقة وتطويرها بما يتناسب وتطلعات العراق، مشيرا إلى أن الوزارة وقعت اتفاقيات مع شركات أجنبية لاستيراد قطارات حديثة وجديدة ومريحة للمسافرين.

وأوضح أن الوزارة فضلت عقد اتفاقات مع شركات صينية وفرنسية وتركية تمتلك قدرة عالية في صناعة القطارات بدلا من استخدام القطارات القديمة التي تقارب كلف إصلاحها أسعار القطارات الحديثة.

وأشار النوري إلى أن ما سيتم تأهيله من العربات القديمة، سيستخدم في النقل الداخلي أو نقل السلع والبضائع، بسرعة أقصاها ٢٥٠ كم في الساعة.

وكان مدير الشركة العامة للسكك الحديد قال في وقت سابق، إن من بين المشاريع الجديدة إنشاء خط جديد يربط بغداد بالبصرة، مرورا بالمحافظات الجنوبية، والذي من المؤمل إنجازه بحلول نهاية العام الحالي.

وبين أن هذه المشاريع سوف تنمي العائدات المالية للشركة، ما يساعدها على إيفاء ديونها، ويسهم في تحويلها إلى شركة رابحة، إذ أنها ستكسب ثقة المواطنين الذين عزفوا عن السفر بالقطارات بين المحافظات بسبب قدمها وانعدام الخدمات فيها.

زراعة عشرات الآلاف من الشتلات الرعوية لمكافحة التصحر

إدراج مشروع الحزام الأخضر ضمن الخطة الإستراتيجية لذي قار

□ الناصرية/ حسين العامل
□ بغداد / غفران الحداد

رحبت مديرية بيئة ذي قار بإدراج مشروع الحزام الأخضر ضمن الخطة الإستراتيجية لمحافظة ذي قار، مؤكدة أن ذلك من شأنه الحد من زحف التصحر وتخفيف حدة العواصف الترابية التي تضرب مراكز المدن.

وقال مدير البيئة رئيس فيزيائيين علي طالب لـ"المدى": إن مشروع الحزام الأخضر الذي وافق مجلس المحافظة على إدراجه مؤخرا، سيحد من زحف التصحر على مراكز الوحدات الإدارية المتاخمة للمناطق الصحراوية، ويزيد المساحات الخضر، ويخفف من آثار العواصف الترابية التي أخذت تجتاح المدن باستمرار.

وأضاف أن الحزام الأخضر الذي يمتد من ناحية الفجر شمال الناصرية إلى قضاء سوق الشيوخ جنوبها، سينفذ عبر مراحل متعددة قد تمتد إلى خمس سنوات وذلك لضخامة تكاليف المشروع المذكور.

وكان مجلس محافظة ذي قار قد صوّت، خلال اجتماعه الدوري الذي عقد مؤخرا على إدراج مشروع الحزام الأخضر ضمن الخطة الإستراتيجية على أن تنفذ على مدار السنوات الخمسة المقبلة.

وقال نائب رئيس المجلس عبد الهادي موحان السعداوي في تصريحات صحفية: إن أعضاء الهيئة العامة في مجلس المحافظة، بحثوا خلال الاجتماع الدوري مشروع الحزام الأخضر المقدم من لجنة التخطيط الإستراتيجي، إذ ينص المقترح على تشكيل لجنة مشتركة بين دوائر البيئة والزراعة والمجالس البلدية وهيئة حقول نفط ذي قار لغرض إنشاء مناطق خضراء.

وأضاف أنه قد تمت الموافقة على مشروع القرار وسينفذ على مدار السنوات الخمس المقبلة ابتداءً من عام ٢٠١٣.

وكانت دائرتا البيئة والزراعة والدوائر المعنية الأخرى قد قدمت خلال الأعوام الماضية دراستين للحكومة المحلية بشأن الحزام الأخضر، وحددت مساراته والكلف التخمينية للمشروع، إلا أن ضخامة التكاليف والعجز المالي في موازنة المحافظة حالا دون تنفيذ المشروع الذي من شأنه أن يحد من تأثير العواصف الترابية وموجات الغبار التي تجتاح المدن.

في المقابل، اعلنت الهيئة العامة لمكافحة التصحر عن زراعة عشرات الآلاف من الشتلات الرعوية ضمن مشروع تنمية الغطاء النباتي في بغداد وبقية المحافظات.

وقال معاون مدير عام الهيئة عامر حمادي في حينه لـ"المدى": إن الهيئة قامت بزراعة ٧١ ألف و٣٥٠ من الشتلات الرعوية ضمن مشروع تنمية الغطاء النباتي في بغداد وأغلب مدن المحافظات.

وبين حمادي أن "مشروع الغطاء النباتي من المشاريع المهمة التي تبنتها الهيئة ويهدف إلى الحفاظ على الموارد الرعوية الطبيعية، وإيجاد السبل الكفيلة لتحسينها وتطويرها وتلافي تدهور الأراضي وجفافها".

وأشار إلى أن "هذا المشروع سيساعد سكان البوادي على الاستقرار، والحد من هجرتهم كما يعمل على تنمية الثروة الحيوانية"، مضيفا أن "الهيئة قامت أيضا بزراعة ١٥ ألفا و١٥٠ شتلة من أشجار الزيتون ومصدات الرياح والفستق الحلبي وأنواع أخرى كالحمضيات والدفلة ضمن مشروع الواحات الصحراوية".

وأضاف حمادي أنّ "الهيئة قامت في شهر أيار الماضي ومن خلال مشروع تثبيت الكثبان الرملية في ذي قار بتثبيت مساحة ٧٦٢ دونما في كل مواقع المرور السريع وبسمايه"، مبينا أن "ذلك تم عن طريق التغطية الطينية وبسمك ١٥ – ٢٥ سم وإزاحة التربة من حول الكثبان الرملية".

وتابع بالقول: إنه "تم وضع طبقة من التربة المتماسكة لتكون هناك فرصة مناسبة لنثر البذور وإنباتها، ويتزايد معها زراعة عقل الأثل وشوك الشام اللذين يقاومان الجفاف والملوحة في تلك المناطق المعالجة، لتصبح مكسوة بالأشجار".

وأفاد معاون المدير بأن "المشروع عمل على تطهير القنوات بمساحة ٣ كم/ط، وإنتاج الشتلات بواقع ١٧٠ ألف شتلة، وزراعة ١٠٢ ألف و١٥٠ شتلة، من عقل الأثل فضلا عن جمع البذور".

وذكر "في ما يخص مشروع تثبيت الكثبان الرملية في بيجي فقد تم إنتاج ١٩ ألف شتلة وزراعة ٤٥ ألفا من الشتلات المتحملة للملوحة والجفاف".

يذكر أن العراق أصبح في الوقت الحالي يعيش في مركز التصحر الإقليمي وأن هناك آثارا سلبية كثيرة تؤثر في الوضع الصحي والإنساني والبيئي والأمن الغذائي للبلد من خلال هذه الظاهرة.

وكانت دائرة شؤون اللجان في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، قد كشفت الأسبوع الجاري عن تشكيل لجنة لدراسة تكرار العواصف الترابية.

وقالت مديرة الدائرة الدكتورة ابتسام عزيز في بيان صحفي تلقت "المدى" نسخة منه: إن مجلس الوزراء أوعز بتشكيل لجنة وزارية برئاسة رئيس هيئة المستشارين في مكتب رئيس الوزراء وعضوية وزارات: شؤون المحافظات، والعلوم والتكنولوجيا، والموارد المائية، والبيئة، والنقل، والزراعة، والتعليم العالي والبحث العلمي، والسياحة والآثار، والتخطيط والتعاون الإنمائي.

وأضافت أن "مهمة اللجنة دراسة ظاهرة تكرار العواصف الترابية في العراق، وخولت الاستعانة بمن تراه مناسباً من ذوي الخبرة والاختصاص في أداء عملها، على أن ترفع توصياتها إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء لاتخاذ ما يستوجب".